الخاتمة

تبين لنا من خلال دراسة موضوع البحث أهمية الدور الذي تقوم به المحكمة الاتحادية العليا في العراق في إعلاء الشرعية الدستورية وضمان سمو الدستور على غيره من القوانين والإنظمة، وذلك من خلال التصدي في حالات كثيرة لتجاوزات السلطتين التنفيذية والتشريعية، وهو ما تم في صورة أحكام عديدة بعدم دستورية النصوص القانونية والإنظمة الممثلة لمثل هذه التجاوزات والاعتداءات، كما لا يمكن إغفال دورها بتفسير نصوص الوثيقة الدستور وهو اختصاص له فائدة كبيرة تتمثل فى حسم الخلاف حول تفسيرها.

لذلك، كان ضرورياً – في خاتمة هذا البحث – الإشارة إجمالاً، الى نتائجه، متبوعة بالمقترحات التي يرى الباحث صلاحيتها لما كشفت عنه الدراسة من ثغرات:-

أولاً: النتائج.

تتعلق هذه النتائج بالمحكمة الاتحادية العليا في شقيها العضوي والوظيفي وكما يلي:

أ- النتائج الخاصة بتشكيل المحكمة الاتحادية العليا وكيفية اختيار أعضائها وضماناتهم.

١. أسس قانون إدارة الدولة في المادة (٤٤) منه لتشكيل محكمة تختص بالرقابة دستورية القوانين إلى جانب اختصاصات أخرى لم يكن التفسير من ضمنها، وصدر قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥، ونظامها الداخلي رقم (١) لسنة ٢٠٠٥، ومارست المحكمة عملها إستناداً للنصوص المذكورة، وأخذ قانون إدارة الدولة على عاتقه تحديد طريقة وأداة تشكيلها من جهة، وحدد موقعها في التنظيم القضائي من جهة ثانيةن وتم تشكيل المحكمة من تسعة أعضاء؛ يقوم مجلس القضاء الأعلى بترشيح ما لا يقل عن ١٨ إلى٢٧ مرشحاً لمجلس رئاسة الجمهورية (السلطة التنفيذية)، ليتولى الأخير تعيين أعضائها وتسمية رئيسها؛ الذي يكون في نفس الوقت رئيساً لمجلس القضاء الأعلى.
٢. صدر دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥، وأكد على وجود هذهِ المحكمة ونص على أنها هيئة قضائية مستقلة مالياً وإدارياً على أن يتم تشكيلها من عدد من القضاة وخبراء في الفقه الإسلامي، وفقهاء القانون، ويحدد عددهم وطريقة اختيارهم وعمل المحكمة؛ بقانون يُسن بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس النواب. إلا أن هذا القانون لم يصدر إلى الآن، فالمحكمة لا زالت تعمل وفق قانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ الصادر إستناداً لقانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية الملغي.

٣. وعند دراستنا لموقع المحكمة تبين لنا من أنه على الرغم من نص المشرع على أنها هيئة مستقلة مالياً وإدارياً إلا أنه جعلها جزءاً من السلطة القضائية ومنحها الحق بنظر الأحكام الصادرة من محكمة القضاء إلاداري بصفة تمييزية، فتعتبر بذلك مرجع قضائي يماثل اختصاص محكمة التمييز الاتحادية، إلا أنها لا تعد بذلك درجة من درجات التقاضي، ولا يكون لها سوى التأكد من الحكم المميز موافقاً للقانون، أو غير موافق وتصدر قرارها على ضوء ذلك فلا تتعرض لوقائع الدعوى.

٤. وفيما يتعلق بالمركز القانوني للقاضي الدستوري تبين لنا من خلال الدراسة، عدم وجود خصوصية للقاضي الدستوري في الحقوق والواجبات والضمانات بمعزل عن أقرانه من القضاة في السلطة القضائية بإستثناء الاختلاف في المرتب أثناء الخدمة وعند التقاعد، فقد خص القانون أعضاء المحكمة الاتحادية العليا ورئيسها بمنحهم راتب ومخصصات وزير أثناء خدمتهم، ومايعادل (٨٠%) من مجموع ما يتقاضاه كل منهم شهرياً عند الإحالة على التقاعد.

ب- النتائج الخاصة باختصاصات المحكمة.

١. تبين لنا أن الاختصاصات التي حددها قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الإنتقالية لسنة ٢٠٠٤ لم يكُ من بينها اختصاص تفسير الدستور، وكذلك فعل قانون المحكمة رقم (٣٠) في ٢٠٠٥/٢/٢٤ لصدوره إستناداً لأحكام قانون إدارة الدولة، وبصدور دستور سنة ٢٠٠٥ أنيط بالمحكمة إختصاص تفسير نصوص الوثيقة الدستورية وفقاً للمادة (٩٣) منه. على أن ينظم ذلك بقانون إلا هذا القانون لم يصدر لحد الآن، ورغم ذلك مارست المحكمة هذا الاختصاص بالإستناد الى هذا التفويض الدستوري دون أن إصدار القانون الذي أشارت إليه المادة (٩٣) من الدستور، أو تعديل قانون المحكمة الحالي بإضافة اختصاص التفسير لها، وبيان الشروط الشكلية والموضوعية لممارسة الاختصاص.

٢. إن الدعوى الدستورية دعوى عينية تستهدف التشريعات التي تتسم بالعمومية والتجريد وتسري على الكافة، فمن المنطقي أن يقرر للأحكام الصادرة في هذه الدعاوى الحجية المطلقة، لا يقتصر أثرها على أطراف النزاع، بل على الكافة، لذلك كان من المنطقي أيضاً أن ينص على نشر الأحكام المذكورة في الجريدة الرسمية، وذلك حتى يتسنى للجميع العلم بهذه الأحكام والوقوف عليها، بما يكفل استقرار المعاملات والأحكام القضائية، ورغم تبنى المشرع في الأنظمة القانونية المقارنة هذا الإتجاه إلا أن المشرع العراقي أغفل هذا الأمر في ظل قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ رغم أهميته.

٣. تختلف الطريقة التي تتصل بها الهيئة القضائية المختصة بالدعوى الدستورية بين نظام دستوري

وآخر، ففي مصر، تكون طريقة رفع الدعوى أما بالدفع الفرعي من خلال نظر دعوى موضوعية، أو بطريقة الإحالة التلقائية، أو التصدي التلقائي من قبل القاضي الدستوري، في حين تكون طريقة رفع الدعوى في العراق ذات الطرق المقررة لرفع الدعوى في مصر، بالإضافة إلى طريقة الدعوى الأصلية المباشرة من قبل الأفراد، وهذه الأخيرة – وهي تحسب للمشرع العراقي – تُحقق الضمان الفعلي والحقيقي لحماية حقوق الأفراد وحرياتهم.

٤. يتمتع النص المطعون فيه أمام المحكمة الاتحادية العليا في العراق، بقرينة الدستورية بإفتراض صحة ولادته حتى يحكم بعدم دستوريته.

٥. إن المادة (٢٩) من قانون المحكمة الدستورية العليا في مصر، قد حددت للطاعن رفع الدعوى خلال مدة لا تتجاوز الثلاثة أشهر، في حين خلا قانون المحكمة الاتحادية العليا في العراق ونظامها الداخلي من تحديد ميعاد معين لرفع الدعوى الدستورية.

٦. إن تأكد القاضي الدستوري في مصر والعراق، من استيفاء النصوص التشريعية والأنظمة المطعون فيها أمامه لشروطها الشكلية يُعد أمراً سابقاً بالضرورة على بحثه في شروطها الموضوعية، ومن ثم فإن الحكم برد الدعوى لعدم مطابقة النص للشروط الشكلية، لا يمنع من مهاجمته مرة أخرى، وإعادة طرح الأمر على المحكمة لفحص مدى إتفاق ذلك النص المحكوم بدستوريته مع الأحكام الموضوعية للدستور، أما إذا كان الطعن بعدم دستورية النص التشريعي مستنداً لأسباب موضوعية وتأكدت المحكمة استيفائه لها فحكمت برفض الدعوى، فإن حكمها سيكون متضمناً بالضرورة فصلاً باتاً في متعلقات الشق الشكلي ومانعاً من معاودة فحص النص من جديد، لا إستناداً لسبب شكلي ولا لسبب موضوعي. إلا أن الأمر يختلف في حالة الحكم بعدم دستورية نص بناءً على طعن فيه من ناحية الشكل، لأن النص التشريعي المحكوم بعدم دستوريته من الناحية الشكلية لا يصلح أن يكون محلاً للطعن مرة أخرى، إستناداً لأسباب موضوعية فقد ولد وهو معيب أساساً.

ثانياً:- المقترحات.

ثمة مقترحات تسهم – في غالب الظن – في زيادة فاعلية الدور الذي تمارسه المحكمة الاتحادية العليا في إعلاء الشرعية الدستورية، وتتمثل بما يلي:

١. ضرورة تعديل المادة (٩٢ الفقرة ثانياً) من الدستور، فمن الأفضل أن يحدد المشرع الدستوري – على وجه الدقة- عدد أعضاء المحكمة الاتحادية العليا، وطريقة وشروط اختيارهم، ومدة ولايتهم وضماناتهم بنصوص دستورية صريحة، وذلك لضمان استقلال المحكمة وعدم خضوعها لأهواء

أي من السلطتين التشريعية والتنفيذية، وحتى يتحقق لهذا النص صفة الثبات النسبي الذي تتمتع به نصوص الدستور، بما يحول دون تدخل أي من هاتين السلطتين للإنقاص من وضع المحكمة أو دورها الهام.

٢. أن لا يكون تشكيل المحكمة مرتهناً بمشيئة منفردة لواحدة من السلطات، حتى لا تغلب مشيئتها في تشكيل المحكمة على نحو معين، لذلك، ندعو الى ضرورة إشتراك السلطات العامة الثلاث – التشريعية، والقضائية، والتنفيذية – في مسألة اختيار أعضاء المحكمة الاتحادية العليا، ذلك لضمان عدم خضوعهم لتأثير إحدى هذه السلطات إذا ما استقلت وحدها بهذا الاختيار.

٣. أن يكون عدد أعضاء المحكمة خمسة عشر عضواً، من بينهم رئيس المحكمة، يتم اختيار خمسة من جانب رئيس الجمهورية، وخمسة من جانب رئيس مجلس النواب على أن يكون هذين الاختيارين من بين قائمة الأسماء التي يعدها مجلس القضاء الأعلى، لضمان اختيار أفضل العناصر من حيث الخبرة القانونية والقضائية، أما الخمسة الآخرون فيتم اختيارهم من بين أعضاء الجهات القضائية –العادية والإدارية – ومن المهم أن يتم اختيار رئيس المحكمة عن طريق الانتخاب من جانب أعضاء المحكمة، أي تنتخب المحكمة الرئيس من بين أعضائها، وذلك لما لرئيس المحكمة من دور ونفوذ كبير في إدارة وتنظيم جلسات المحكمة، ومداولاتها ولضمان أكبر من الاستقلال لرئيس المحكمة.

٤. أن تحدد هذه المادة مدة ولاية أعضاء المحكمة، بحيث تكون هذه المدة طويلة نسبياً، كأن تكون تسع سنوات على أن تكون هذه المدة غير قابلة للتجديد، حتى لا يكون أعضاء المحكمة محل تأثير وضغط من جانب السلطات العامة التي تقوم باختيارهم، فضلاً عن ذلك أن هذه المادة لم تحدد الشروط الأساسية الكافية الواجب توافرها في أعضاء المحكمة، فكل ما ذكرته هذه المادة هو أن يكون أعضاء المحكمة من القضاء، وخبراء في الفقه الإسلامي، وفقه القانون، ونحن نقترح حذف الشرط الذي يقرر أن يكون من بين أعضاء المحكمة خبراء في الفقه الإسلامي، لأنه يجعل المحكمة صراعات طائفية ومذهبية.

٥. النص في القانون على بعض شروط العضوية التي نرى وجوب توافرها في أعضاء المحكمة – أسوة بالتشريعات المقارنة – كالنص على يكون العضو عراقي الجنسية بالولادة، ومن أبوين عراقيين، ومتمتعاً بكامل حقوقه السياسية والمدنية، وأن لا يقل عمره عن خمسة وأربعين عاماً أسوة بما جاء بالتشريع المصري، وأن يكون من بين القضاة الحاليين، أو السابقين، أو من بين المحاميين، أو أساتذة القانون، على أن يكونوا من ذوي الخبرة العلمية، في مجال وظائفهم أو مهنهم، مدة لا تقل عن خمسة عشر عاماً. ويجب أن يكون أعضاء المحكمة جميعهم متفرغون

للعمل في المحكمة، وبخاصة رئيس المحكمة كون الجمع بين عضوية المحكمة أو رئاستها، وعضوية أو رئاسة مؤسسة أو سلطة أخرى، يؤدي إلى تحقق حالة من حالات التنحي، أو رد القضاء المبينة في قانون المرافعات، وبخاصة عندما تقف المؤسسة أو السلطة التي ينتمي إليها عضو المحكمة، أو رئيسها مدعياً، أو مدعي عليه، أو طالباً للتفسير.

٦. تعيين أعضاء ورئيس المحكمة بقرار يصدر من رئيس الجمهورية.

٧. تضمين التعديلات الدستورية القادمة وفقاً للمادة (١٤٢) من الدستور، وقانون المحكمة المؤمل تشريعه، ونظامها الداخلي الشروط الشكلية والموضوعية لممارسة اختصاصها بالتفسير كتحديد صفة مقدمي طلبات التفسير، أو شكله، أو آليته، أو الأثر المترتب عليه.

٨. ضرورة منح قانون المحكمة القادم السلطات العامة في الدولة كالسلطة التشريعة، ومجلس الوزراء، والهيئات المعترف لها بالشخصية المعنوية العامة المستقلة كالجامعات والنقابات والمجالس المحلية، الحق في طلب التفسير، لإتاحة الفرصة لكل سلطات الدولة للاستفسار عن ما غمض من النصوص الدستورية ولتوحيد فهم الأخيرة.

٩. إطلاق تسمية واحدة على قرارات المحكمة الاتحادية بالتفسير بدلاً من التردد بين تسمية وأخرى، على أن تنشر القرارات كافة بالجريدة الرسمية "الوقائع العراقية"، حتى يسهل الإطلاع عليها، وتنفيذها وتقطع الطريق أمام تقديم طلبات التفسير المتماثلة.

١٠. إلغاء اختصاص المحكمة بالنظر في الطعون على الأحكام والقرارات الصادرة من محكمة القضاء الإداري، لأن الدستور اختصها بمكانة عليا فلا يليق بها إلا أن تمارس اختصاص النظر بدستورية القوانين، وتفسير النصوص الدستورية.

١١. مع تسليمنا لتقرير قاعدة الحجية المطلقة لأحكام المحكمة الاتحادية العليا، إلا أننا نرى ضرورة تقرير حجية نسبية لحكمها الصادر برد الدعوى الدستورية لثبوت دستورية النص المطعون فيه، إذا ما بنى الطعن الجديد على ذات النص على عيب دستوري آخر، خلاف العيب الذي أسس عليه الطعن السابق بعدم الدستورية.

١٢. النص صراحة في الدستور على التزام المشرع الأصلي، أو الفرعي بإلغاء، أو تعديل النص القانونين أو اللائحي المقضي بعدم دستوريته خلال فترة زمنية محددة من تاريخ صدور الحكم بعدم الدستورية من المحكمة الاتحادية العليا، وذلك حتى تتحقق بالفعل لأحكام هذه المحكمة الحجية المطلقة والملزمة لجميع سلطات الدولة.

١٣. ضرورة النص على نشر الأحكام الصادرة من المحكمة الاتحادية العليا في الدعاوي الدستورية في الجريدة الرسمية، وأن يتم النشر خلال مدة معينة، كأن تكون خمسة عشر يوماً من تاريخ

صدور الحكم، والقصد من تحديد الموعد هو الحث على سرعة النشر حفاظاً على استقرار المراكز القانونية التي تكون معلقة على الحكم.

١٤. نوصي بضرورة الإسراع في إصدار قانون جديد للمحكمة الاتحادية العليا، على أن تأتي أحكامه متوافقة مع دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ – النافذ حالياً.

وختاماً، لا يسعنا أن نقول إلا ما قاله الإستاذ الدكتور أحمد كمال أبو المجد: أن الرقابة الدستورية سلاح ذو حدين، فهي إن أحسن القضاء استعمالها واعتدل في ممارستها كانت مظهراً أساسياً من مظاهر سيادة القانون، ووسيلة فعالة من وسائل حماية حقوق الأفراد والأقليات، أما إذا اشتط في استعمالها، واستغل غموض النصوص الدستورية التي يحاكم أعمال السلطات العامة إليها، للوقوف في وجه إتجاه الأغلبية المنتخبة في المسائل الاجتماعية والاقتصادية، وفرض وصاية قضائية على الهيئة التشريعية، فإنها تنقلب حينئذ إلى معول خطير من معاول هدم الحياة الديمقراطية السليمة، وذلك بأحد طريقين:

أولهما: أن تفلح السلطة القضائية في فرض تلك الوصاية معوقة بذلك المسالك الطبيعية التي يفتحها النظام الديمقراطي، لتصفية الخلاف بين الاتجاهات المتعارضة في مسائل السياسة والاقتصاد، وفي هذا ما فيه من مسخ للنظام الديمقراطي، وتحجير للقيم السياسية والاجتماعية عند المستوى الذي يتصادف وقوف القضاء عنده.

والآخر: أن تؤدي محاولة القضاء لغرض هذه الوصاية إلى إشكالات دستورية وسياسية، مما قد يهدد استقلال القضاء، أو ينذر بعدوان السلطات الحاكمة على مبدأ الشرعية، وإزالة السياج القانوني الذي يحمي الأفراد والحريات، وعلى القضاء الدستوري، إن هو أراد أن يؤدي وظيفته الجليلة في توكيد مبدأ الشرعية، أن يحسن الوقوف بين النهايتين، متجنباً الغلو في الإقدام، والمبالغة في الإحجام، ومدركاً أنه بقدر التزامه للحكمة والحذر في ممارسة الرقابة، تكون قدرته على الوقوف في وجه السلطات العامة إن هي حاولت تخطي حدودها الدستورية[٨٠٥].

٨٠٥– أنظر: الدكتور أحمد كمال أبو المجد – الرقابة على دستورية القوانين في الولايات المتحدة الأمريكية والإقليم المصري- المصدر السابق – ص٥٩١-٥٩٢.

المصادر

أولاً:- المصادر العربية

١- المؤلفات العامة والمتخصصة

١) الدكتور إبراهيم أمين النفياوي – مبادئ التنظيم القضائي – دار النهضة العربية – القاهرة – ٢٠٠٦.

٢) الدكتور إبراهيم عبد العزيز شيحا، والدكتور محمد رفعت عبد الوهاب – النظم السياسية والقانون الدستوري – دار المطبوعات الجامعية- الإسكندرية – ١٩٩٨.

٣) الدكتور إبراهيم محمد حسنين- أثر الحكم بعدم دستورية قانون الجمعيات الأهلية – مصر – المجلة الكبرى- دار الكتب القانونية – ٢٠٠٦.

٤) الدكتور إبراهيم محمد علي – المصلحة في الدعوى الدستورية – دار النهضة العربية – القاهرة – ١٩٩٦.

٥) الدكتور إبراهيم نجيب سعد – القانون القضائي الخاص – ج١ ، منشأة المعارف بالإسكندرية.

٦) الدكتور أحمد أبو الوفا – المرافعات المدنية والتجارية (بمقتضى قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ وقانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨) – دار المطبوعات الجامعية – الإسكندرية – ٢٠٠٧.

٧) الدكتور أبو اليزيد علي المتيت – النظم السياسية والحريات العامة – ط ٣ – مؤسسة شباب الجامعة – الإسكندرية –١٩٨٢.

٨) الدكتور أحمد السيد صاوي – الوسيط فى شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية – دار النهضة العربية – القاهرة –٢٠٠٦.

٩) الدكتور أحمد خليفة شرقاوي – هيبة القضاة ضمانة لاستقلال القضاء – دار الفكر لجامعي – الإسكندرية – الطبعة الأولى – ٢٠١٣.

١٠) الدكتور أحمد فتحي سرور – الحماية الدستورية للحقوق والحريات – دار الشروق – ١٩٩٩.
– منهج الاصلاح الدستوري – دار النهضة العربية – القاهرة – ٢٠٠٦.

١١) الدكتور أحمد كمال أبو المجد – الرقابة على دستورية القوانين في الولايات المتحدة الأمريكية والإقليم المصري- دار النهضة العربية – القاهرة – ١٩٦٠.

١٢) الدكتور أحمد ماهر زغلول – أصول ومبادئ المرافعات وفقاً لمجموعة المرافعات المدنية والتجارية – دار النهضة العربية – القاهرة – ٢٠٠١.

١٣) الدكتور أحمد هندى – قانون المرافعات المدنية والتجارية – دار الجامعة الجديدة – الإسكندرية – ٢٠٠٩.

١٤) الدكتور إسماعيل مرزة – القانون الدستوري – دراسة مقارنة للدستور الليبي ودساتير الدول العربية – الطبعة الثالثة – مطابع دار صادر – بيروت – ١٩٦٩.

١٥) الدكتور ثروت بدوي – القانون الدستوري وتطور الأنظمة الدستورية في مصر– دار النهضة العربية – القاهرة – ١٩٧١.

١٦) الدكتور ثروت عبد العال أحمد – السياسة القضائية للمحكمة الدستورية العليا – دار النهضة العربية – القاهرة – ٢٠٠٢.

١٧) الدكتور جابر جاد نصار – الوسيط في القانون الدستوري – دار النهضة العربية – القاهرة – ١٩٩٦.

١٨) الدكتور جورجي شفيق ساري – اختصاص المحكمة الدستورية العليا بالتفسير – دار النهضة العربية – القاهرة – الطبعة الثالثة – ٢٠٠٥.

– أصول وأحكام القانون الدستوري – الكتاب الثاني – الطبعة الرابعة – دار النهضة العربية – القاهرة – ٢٠٠٢–٢٠٠٣.

١٩) حامد عبد الحليم الشريف – رد القضاة في المواد الجنائية (طبقاً للتعديل الجديد في قانون المرافعات رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢)– دون ذكر الناشر أو مكانه – ١٩٩٢.

٢٠) الدكتور حامد أبو طالب – محاضرات في قانون المرافعات – الكتاب الأول – النظام القضائي – دون ذكر الناشر أو مكانه أو سنة النشر.

٢١) الدكتور حسان محمد شفيق – الدستور – مطبعة بغداد – بغداد ١٩٨١.

٢٢) الدكتور حمدان حسن فهمي – اختصاصات القضاء الدستوري في مصر وحجية أحكامه وتنفيذها وآثارها – دار أبو المجد للطباعة بالهرم – ٢٠٠٩.

٢٣) حسن زكريا – المحكمة العليا الأمريكية – مطبعة الحكومة – بغداد – ١٩٦٦.

٢٤) الدكتور حميد حنون خالد – مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق– مكتبة السنهوري– بغداد – ٢٠١٣.

٢٥) الدكتور حسين عثمان محمد – القانون الدستوري للجمهورية الثانية – دار المطبوعات الجامعية – الإسكندرية –٢٠١٣.

– النظم السياسية والقانون الدستوري – دار المطبوعات الجامعية – الإسكندرية – ١٩٩٨.

– قانون القضاء الإداري – منشورت الحلبي الحقوقية – بيروت – لبنان – ٢٠٠٨.

٢٦) الدكتور رفعت عيد سيد – النظرية العامة للقانون الدستوري – الكتاب الأول – المبادئ الدستورية العامة وتطبيقاتها في مصر – دار النهضة العربية – القاهرة – ٢٠٠٥.
– الوجيز فى الدعوى الدستورية مع مقدمة للقضاء الدستوري في كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية – طبعة مزيدة ومنقحة – دار النهضة العربية – القاهرة – ٢٠٠٩.
٢٧) الدكتور رمزي الشاعر – القانون الدستوري – الرسالة الدولية للطباعة – بدون ذكر مكان النشر – ٢٠٠١ – ٢٠٠٢.
– القضاء الدستوري في مملكة البحرين – دراسة مقارنة – الناشر الدولي –٢٠٠٣.
– النظرية العامة للقانون الدستوري – دار النهضة العربية القاهرة – القاهرة – الطبعة الخامسة – ٢٠٠٥.
– النظام الدستوري المصري – دار النهضة العربية – القاهرة – ٢٠٠٠ .
– رقابة دستورية القوانين (دراسة مقارنة) – مطابع دار التيسير – القاهرة – ٢٠٠٤.
– الطعن بعدم الدستورية وإجراءاته – دار النصر للطباعة الحديثة – دون ذكر مكان الناشر – ٢٠١٢–٢٠١٣.
٢٨) رمزي سيف – الوسيط في شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية – مكتبة النهضة المصرية – ١٩٥٩.
٢٩) الدكتور رمضان أبو السعود – الوسيط في شرح مقدمة القانون المدني – الطبعة الثانية – الإسكندرية– دون ذكر مكان الناشر – ١٩٨١.
٣٠) الدكتور زكي محمد النجار – القانون الدستوري – الطبعة الأولى – ١٩٩٥.
٣١) الدكتور سامى جمال الدين – اصول القانون الادارى – اسكندرية – دار الجامعة الجديدة – ٢٠١١.
– القانون الدستوري والشرعية الدستورية على ضوء قضاء المحكمة الدستورية العليا– ط٢– منشأة المعارف – الإسكندرية – ٢٠٠٥.
٣٢) الدكتور سرهنك حميد البرزنجي – مقومات الدستور الديمقراطي وآليات المدافعة عنه – دار دجلة – عمان – الطبعة الأولى – ٢٠٠٩.
٣٣) الدكتورة سعاد الشرقاوي، والدكتور عبد الله ناصف – أسس القانون الدستوري وشرح النظام السياسي المصري – ١٩٨٤.
٣٤) الدكتورة سعاد الشرقاوي، والدكتور عبد الله ناصف – القانون الدستوري والنظام السياسي المصري– تحرير الاقتصاد ودستور سنة ١٩٧١– دار النهضة العربية – ١٩٩٣– ١٩٩٤.

٣٥) الدكتور سعد عبد الجبار العلوش – دراسات معمقة في العرف الدستوري – دار الثقافة للنشر والتوزيع – الأردن – ٢٠٠٨.

٣٦) الدكتور سعد عصفور – القانون الدستوري – القسم الأول – الطبعة الأولى – دار المعارف – الإسكندرية – ١٩٥٤

– المبادئ الأساسية في القانون الدستوري والنظم السياسية – منشأة المعارف بالإسكندرية – ١٩٩٠.

– النظام الدستوري المصري – منشأة المعارف – إسكندرية – ١٩٨١.

٣٧) الدكتور سليمان محمد الطماوى – القضاء الإداري – الكتاب الأول – قضاء الإلغاء– دار الفكر العربي – ١٩٨٦.

– النظم السياسية والقانون الدستوري–(دراسة مقارنة) – دون ذكر دار النشر أو مكان النشر – ١٩٨٨.

٣٨) الدكتور السيد خليل هيكل – القانون الدستوري والأنظمة السياسية – ١٩٨٢.

٣٩) الدكتور السيد صبري– مبادئ القانون الدستوري – مكتبة عبد الله وهبه – القاهرة – الطبعة الرابعة – ١٩٤٩.

٤٠) الدكتور شعبان أحمد رمضان – ضوابط وآثار الرقابة على دستورية القوانين – دراسة مقارنة – دار النهضة العربية – القاهرة – ٢٠٠٠.

٤١) الدكتور صبري محمد السنوسي محمد – آثار الحكم بعدم الدستورية – دراسة مقارنة – دار النهضة العربية – القاهرة – ٢٠٠٠.

- الوسيط في القانون الدستوري – دار النهضة العربية – القاهرة – ٢٠٠٨.

٤٢) الدكتور صلاح الدين الناهي – شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية –دون ذكر الناشر أو مكانه – ١٩٨٠.

٤٣) ضياء شيت خطاب – رجال القضاء العراقي في القرن العشرين – مطبعة الزاهر – بغداد – ٢٠٠٥.

– فن القضاء – معهد البحوث والدراسات العربية – بغداد –١٩٨٤.

– محاضرات في مبادئ التنظيم القضائي في العراق – معهد البحوث والدراسات العربية – القاهرة – ١٩٦٨.

٤٤) الدكتور طعيمة الجرف – القضاء الدستوري – دراسة مقارنة في رقابة الدستورية – الطبعة الأولى – دار النهضة العربية – القاهرة – ١٩٩٢.

٤٥) الدكتور عادل الطبطبائي – الحدود الدستورية بين السلطتين التشريعية والقضائية (دراسة مقارنة) – ط١– مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت – ٢٠٠٠.
– المبادئ الدستورية العامة – مع الإشارة لدساتير دول الخليج العربي – مطابع اليقظة – دون ذكر مكان النشر –١٩٨٠.
– المحكمة الدستورية الكويتية تكوينها، اختصاصاتها، إجراءاتها (دراسة مقارنة) – ط١– مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت– ٢٠٠٥.
٤٦) الدكتور عادل عمر شريف – قضاء الدستورية، القضاء الدستوري في مصر– بدون ذكر اسم الناشر أو مكانه – ١٩٨٨.
٤٧) الدكتور عادل محمد جبر – حماية القاضي وضمان نزاهته (دراسة مقارنة) – دار الكتب القانونية، دار شتات للنشر والبرمجيات – مصر – دون سنة نشر.
٤٨) الدكتور عبدالله ناصف – حجية وآثار أحكام المحكمة الدستورية العليا قبل التعديل وبعد التعديل – دار النهضة العربية – القاهرة – ١٩٩٨.
٤٩) الدكتور عبد الباسط جميعي، ومحمد محمود إبراهيم – مبادئ المرافعات – القاهرة – ١٩٧٨.
٥٠) الدكتور عبد الحميد متولي – القانون الدستوري والأنظمة السياسية – الجزء الأول – الطبعة الثانية منقحة – دار المعارف بمصر– ١٩٦٣.
– المفصل في القانون الدستوري – الجزء الأول – مطبعة دار نشر الثقافة – الإسكندرية – ١٩٥٢.
– القانون الدستوري والأنظمة السياسية مع المقارنة بالمبادئ الدستورية في الشريعة الإسلامية – منشأة المعارف – الإسكندرية – ١٩٩٣.
٥١) الدكتور عبد الحميد متولي، والدكتور سعد عصفور، والدكتور محسن خليل – القانون الدستوري والنظم السياسية – منشأة المعارف – الإسكندرية – بدون ذكر سنة النشر.
٥٢) الدكتور عبد الحي حجازي – المدخل لدراسة العلوم القانونية (الكتاب الأول لنظرية القانون)– مطبوعات جامعة الكويت – الكويت– ١٩٧٢.
٥٣) عبد الرحمن العلام – شرح قانون المرافعات المدنية – الجزء الأول – مطبعة الزهراء – بغداد – ١٩٩٠.
– شرح قانون المرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ المعدل – مع المبادئ القانونية لقرارات محكمة تمييز العراق – الجزء الأول – مطبعة العاني – بغداد –١٩٧٠.

٥٤) الدكتور عبد الرزاق السنهوري- مخالفة التشريع للدستور والانحراف في استعمال السلطة التشريعية – بحث منشور في مجلة مجلس الدولة المصري – السنة الثالثة – يناير – ١٩٥٢.

٥٥) الدكتور عبد العزيز محمد سالمان – رقابة دستورية القوانين – دار الفكر العربي – القاهرة – ١٩٩٥.

٥٦) الدكتور عبد العظيم عبدالسلام عبدالحميد – الرقابة على دستورية القوانين (دراسة مقارنة)– الولاء للطبع والتوزيع – دون ذكر مكان النشر – ١٩٩١.

٥٧) الدكتور عبد الغني بسيوني – النظم السياسية والقانون الدستوري – منشأة المعارف – الإسكندرية – ١٩٩٧.

– القانون الدستوري – المبادئ العامة للقانون الدستوري – والنظام الدستوري في دستور ١٩٧١– مطابع السعدني – الإسكندرية – ٢٠٠٧.

٥٨) عبد الفتاح السيد – الوجيز في المرافعات المصرية – الطبعة الثانية – ١٩٢٤.

٥٩) الدكتور عبد الفتاح حسن – مبادئ النظام الدستوري في الكويت – ١٩٦٨.

٦٠) الدكتور عبد الله ناصف – حجية وآثار أحكام المحكمة الدستورية العليا قبل التعديل وبعد التعديل – دار النهضة العربية – القاهرة – ١٩٩٨.

٦١) الدكتور عبد المنعم الشرقاوي – شرح المرافعات المدنية والتجارية – ١٩٥٠.

٦٢) الدكتور عبد المنعم فرج الصده – مبادئ القانون – دار النهضة العربية – بيروت – ١٩٨٠.

٦٣) الدكتور عثمان خليل عثمان – المبادئ الدستورية العامة – مكتبة عبدالله وهبة – القاهرة – ١٩٤٣.

٦٤) الدكتور عز الدين الدناصوري، والدكتور عبد الحميد الشواربي – الدعوى الدستورية – منشأة المعارف – الإسكندرية – ٢٠٠٢.

٦٥) الدكتورة عزيزة الشريف – دراسة في الرقابة على دستورية التشريع – مطبوعات جامعة الكويت – الكويت – ١٩٩٥.

٦٦) الدكتور عزمي عبد الفتاح – قانون القضاء المدني المصري – الطبعة الثانية – دار النهضة العربية – القاهرة – ١٩٩٠–١٩٩١ .

٦٧) الدكتور عصمت عبد الله الشيخ – مدى استقلال القضاء الدستوري في شأن الرقابة على دستورية التشريعات – دار النهضة العربية – القاهرة – ٢٠٠٩.

– الدستور بين مقتضيات الثبات وموجبات التغيير في ضوء الفكرة القانونية السائدة لدى أفراد المجتمع السياسي – دار النهضة العربية – القاهرة – ٢٠٠٤.

٦٨) الدكتور عصمت عبد المجيد بكر – شرح قانون الإثبات رقم ١٠٧ لسنة ١٩٧٩– الطبعة الثانية – ٢٠٠٧.
٦٩) الدكتور علي السيد الباز – الرقابة على دستورية القوانين في مصر (دراسة مقارنة) – دار الجامعات المصرية – إسكندرية – ١٩٧٨.
٧٠) الدكتور علي الشكري – القانون الدستوري – ايتراك للطباعة والنشر – القاهرة – ٢٠٠٤.
٧١) الدكتور علي جمعة محارب – التبليغات القضائية – المعوقات والحلول – الطبعة الأولى – دون ذكر اسم الناشر أو مكانه أو سنة النشر.
٧٢) علي رشيد أبو حجيلة – الرقابة على دستورية القوانين في الأردن – ط١– ٢٠٠٤.
٧٣) الدكتور علي عبد العال سيد أحمد – دور القضاء في تفسير القاعدة الدستورية – الدار المجهية للطباعة – دون مكان طبع – الطبعة الثالثة –٢٠١٣.
٧٤) علي هادي عطية الهلالي – النظرية العامة في تفسير الدستور واتجاهات المحكمة الاتحادية العليا – مكتبة زين الحقوقية والأدبية – لبنان– ٢٠١١.
٧٥) الدكتور غازي فيصل مهدي– المحكمة الاتحادية العليا ودورها في ضمان مبدأ المشروعية – الطبعة الأولى – موسوعة الثقافة القانونية – بغداد – ٢٠٠٨.
٧٦) الدكتور فاروق أحمد خماس – الرقابة على أعمال الرقابة – دار الكتب للطباعة والنشر – جامعة الموصل – ١٩٨٨.
٧٧) الدكتور فاروق الكيلاني – استقلال القضاء – الطبعة الأولى – دار النهضة العربية – القاهرة – ١٩٧٧.
٧٨) الدكتور فائز عزيز أسعد – دراسة ناقدة لدستور جمهورية العراق – دار البستان للصحافة والنشر – بغداد – ٢٠٠٥.
٧٩) الدكتور فتحي فكري – اختصاص المحكمة الدستورية العليا بالطلب الأصلي بالتفسير – دار النهضة العربية – القاهرة – ٢٠١١.
– التنظيم الدستوري للسلطات الأتحادية في دولة الأمارات العربية المتحدة– دراسة تحليلية نقدية – دار النهضة العربية – ١٩٩٩.
– القانون الدستوري – الكتاب الأول – شركة ناس للطباعة – القاهرة – ٢٠٠٨– ٢٠٠٩ طبعة مزيدة ومنقحة.
– القانون الدستوري المبادئ الدستورية العامة – دستور ١٩٧١ – دار النهضة العربية – القاهرة – ١٩٩٧.

٨٠) الدكتور فتحي والي – الوسيط في قانون القضاء المدني – دار النهضة العربية – القاهرة – ١٩٨٧.

٨١) الدكتور فؤاد العطار – النظم السياسية والقانون الدستوري – دار النهضة العربية – القاهرة – دون ذكر سنة النشر.

٨٢) الدكتور فؤاد محمد النادي – موجز القانون الدستوري المصري وتطور الأنظمة الدستورية في مصر – دون ذكر دار النشر أو سنة النشر أو مكان النشر.

٨٣) الدكتور ماجد راغب الحلو – القانون الدستوري – دار المطبوعات الجامعية – الإسكندرية – ٢٠٠٩.

– القضاء الإداري – دار المطبوعات الجامعية – ١٩٨٥.

– دستورية القوانين – دار الجامعة الجديدة – ٢٠١٤.

٨٤) الدكتور ماجد راغب الحلو، والدكتور محمد رفعت عبد الوهاب – القانون الإداري – دار الجامعات الجديد – الإسكندرية – ١٩٩٥.

٨٥) محسن جميل جريح – المحكمة الاتحادية العليا – دراسة مقارنة – دار السياب للطباعة والنشر والتوزيع – لندن – الطبعة الأولى – ٢٠٠٩.

٨٦) الدكتور محسن خليل – القانون الدستوري والدساتير المصرية – دار الجامعة الجديدة – الإسكندرية – ١٩٩٦.

– النظم السياسية والقانون الدستوري – منشأة المعارف – الإسكندرية – الطبعة الثانية – ١٩٧١.

٨٧) محمد العشماوي، والدكتور عبد الوهاب العشماوي – قواعد المرافعات في التشريع المصري والمقارن (الجزء الأول)– المطبعة النموذجية – القاهرة – ١٩٥٧.

٨٨) الدكتور محمد المجذوب – القانون الدستوري والتنظيم السياسي في لبنان وأهم النظم الدستورية والسياسية في العالم – منشورات الحلبي الحقوقية – بيروت – ٢٠٠٢.

٨٩) الدكتور محمد أنس قاسم جعفر – الرقابة على دستورية القوانين – دراسة مقارنة تطبيقية – الطبعة الثانية – دار النهضة العربية – القاهرة – ١٩٩٩.

٩٠) الدكتور محمد باهي أبو يونس – أصول القضاء الدستوري – دار الجامعة الجديدة – الإسكندرية – ٢٠١٣.

– الاختصاص الاصلي للمحكمة الدستورية بتفسير النصوص الدستورية في النظام الدستوري الكويتي – دار الجامعة الجديدة – الإسكندرية – ٢٠٠٨.

٩١) الدكتور محمد حامد فهمي – المرافعات المدنية والتجارية – ١٩٤٠ – بند ٣٠.
٩٢) محمد حسن الزبيدي – ضمانات القاضي في العراق – الطبعة الأولى – دون ذكر الناشر أو مكانه – ١٩٨٥.
٩٣) الدكتور محمد حسنين عبد العال – القانون الدستوري– دار النهضة العربية – القاهرة – ١٩٧٥.
٩٤) الدكتور محمد رفعت عبد الوهاب – القضاء الإداري – الكتاب الثاني – قضاء إلالغاء والتعويض وأصول الإجراءات – منشورات الحلبي الحقوقية – الطبعة الأولى – ٢٠٠٥.
– رقابة دستورية القوانين (المبادئ النظرية والتطبيقات الجوهرية) – دار الجامعة الجديدة – الإسكندرية – ٢٠١١.
– القانون الدستوري – دار الجامعة الجديدة – الإسكندرية – ٢٠١٤.
٩٥) الدكتور محمد رفعت عبدالوهاب، والدكتور عاصم عجيلة، والدكتور مظهر العري – القانون الدستوري مع دراسة للنظام اليمني – دار النهضة العربية – القاهرة – ١٩٨٧.
٩٦) الدكتور محمد صلاح عبد البديع السيد – الحكم بعدم الدستورية بين الأثر الرجعي والأثر المباشر (دراسة مقارنة)– الطبعة الأولى – دار النهضة العربية – القاهرة –٢٠٠٢.
– قضاء الدستورية في مصر– في ضوء قانون وأحكام المحكمة الدستورية العليا– الطبعة الثانية منقحة ومزيدة – دار النهضة العربية – القاهرة –٢٠٠٢.
٩٧) الدكتور محمد طه بدوي، والدكتور طلعت الغنيمي – النظم السياسية والاجتماعية – دار المعارف بمصر – الطبعة الأولى – ١٩٥٨.
٩٨) الدكتور محمد عبد الحميد أبو زيد – القضاء الدستوري – شرعاً ووضعاً– دار النهضة العربية – من دون سنة نشر .
– سيادة الدستور وضمان تطبيقه – دار النهضة العربية – القاهرة – دون سنة النشر.
٩٩) الدكتور محمد عبد العال السناري – ضوابط اختصاص المحكمة الدستورية العليا بتفسير النصوص التشريعية (دراسة تحليلية ونقدية) – دار النهضة العربية – القاهرة – ١٩٩٦.
– النظرية العامة للقانون الدستوري والنظم السياسية المعاصرة (دراسة مقارنة)– مطبعة الإسراء – سوريا – دون ذكر سنة النشر.
١٠٠) الدكتور محمد عبد العال السناري، والدكتور عصمت عبد الله الشيخ – مبادئ القانون الدستوري والأنظمة السياسية – دون ذكر دار النشر أومكان النشر – ٢٠٠١–٢٠٠٢.
١٠١) الدكتور محمد عبد اللطيف – إجراءات القضاء الدستورى – دار النهضة العربية – القاهرة – ١٩٨٩.

١٠٢) الدكتور محمد عبدالله العربي – الضمانات الدستورية (سلسلة رسائل تبحث في الضمانات الاجتماعية والقانونية التي تصون النظام الدستوري) – مطبعة البلاغ الاسبوعي – القاهرة – ١٩٣٠.
١٠٣) الدكتور محمد عصفور – استقلال السلطة القضائية – عالم الكتب – القاهرة – ١٩٦٩.
١٠٤) الدكتور محمد علي آل ياسين – القانون الدستوري المبادئ الدستورية العامة – جامعة الكويت – ط١– المكتبة الحديثة للطباعة والنشر– بيروت– دون ذكر دار النشر أو سنة النشر.
١٠٥) الدكتور محمد علي سويلم – الرقابة على دستورية القوانين (دراسة مقارنة) – دار المطبوعات الجامعية – الإسكندرية – ٢٠١٣.
١٠٦) الدكتور محمد فؤاد عبد الباسط – ولاية المحكمة الدستورية العليا في المسائل الدستورية – منشأة المعارف بالإسكندرية – ٢٠٠٢.
١٠٧) الدكتور محمد كامل عبيد – استقلال القضاء دراسة مقارنة – دار الفكر العربي – القاهرة – ٢٠١٢.
١٠٨) الدكتور محمد كامل ليلة – القانون الدستوري – بدون ذكر دار النشر – القاهرة – ١٩٧٠.
– المبادئ الدستورية العامة والنظم السياسية – الطبعة الأولى – دار الفكر العربي – القاهرة.
١٠٩) الدكتور محمد ماهر أبو العينين – الدفوع في نطاق القانون العام – الكتاب الثاني – دار النهضة العربية – القاهرة – ٢٠٠٥.
١١٠) الدكتور محمد نور شحاته – استقلال القضاء من وجهة النظر الدولية والعربية والإسلامية – دار النهضة العربية – القاهرة – ١٩٨٧.
١١١) الدكتور محمود أحمد زكي – الحكم الصادر في الدعوى الدستورية – آثاره وحجيته وتنفيذه – دار النهضة العربية – القاهرة – الطبعة الثانية – ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥.
١١٢) الدكتور محمود جمال الدين زكي – الخبرة في المواد المدنية والتجارية – مطبعة جامعة القاهرة – ١٩٩٠.
١١٣) الدكتور محمود حلمي – موجز مبادئ القانون الدستوري – الطبعة الأولى – مطبعة دار نشر الثقافة – ١٩٨٣.
١١٤) الدكتور محمود عاطف البنا – النظم السياسية – دار الفكر العربي – القاهرة – الطبعة الثانية – ١٩٨٤.
١١٥) الدكتور محمود محمد هاشم – قانون القضاء المدني – ج١ – السنة ١٩٨١.

١١٦) مدحت المحمود – شرح قانون المرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ وتطبيقاته العملية – الطبعة الأولى – بغداد – ٢٠٠٥.

– القضاء في العراق (دراسة استعراضية للتشريعات القضائية في العراق))– مطابع شركة مجموعة العدالة للصحافة والنشر– دون مكان النشر – الطبعة الثالثة ٢٠١١ منقحة ومزيدة.

١١٧) الدكتور مصطفى أبو زيد فهمي – الدستور المصري ومبادئ الأنظمة السياسية – دار المطبوعات الجامعية – الإسكندرية – ٢٠٠٤.

– النظام الدستوري المصري ورقابة دستورية القوانين – دون ذكر للناشر – ١٩٩٣.

١١٨) الدكتور مصطفى محمود عفيفي – رقابة الدستورية في مصر والدول الأجنبية – طبعة أولى– ١٩٩٠– مكتبة سعد رأفت – جامعة عين شمس – القاهرة .

١١٩) مكي ناجي – المحكمة الاتحادية العليا في العراق – دار الضياء للطباعة والتصميم – النجف الأشرف – الطبعة الأولى ٢٠٠٧.

١٢٠) الدكتور منذر الشاوي – القانون الدستوري (نظرية الدستور) – منشورات مركز البحوث القانونية – بغداد – ١٩٨١.

– القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية العراقية – مطبعة شفيق بغداد – الطبعة الثانية – ١٩٦٦.

١٢١) منير القاضي – شرح قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية – مطبعة العاني – بغداد ١٩٥٧.

١٢٢) الدكتور منير حميد البياتي – الدولة القانونية والنظام السياسي الإسلامي (دراسة دستورية شرعية وقانونية مقارنة) – ط١ – الدار العربية للطباعة – بغداد – ١٩٧٩.

١٢٣) الدكتورة مها بهجت يونس – الحكم بعدم دستورية نص تشريعي ودوره في تعزيز دولة القانون – سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها بيت الحكمة العراقي– بغداد – ٢٠٠٩.

١٢٤) الدكتور نبيل اسماعيل عمر – الوسيط في قانون المرافعات المدنية والتجارية – دار الجامعة الجديدة – الإسكندرية – ٢٠٠٥.

١٢٥) – النظام القانوني للحكم القضائي – دار الجامعة الجديدة – إسكندرية – ٢٠٠٦.

١٢٦) الدكتورة نبيلة عبد الحليم كامل – الرقابة القضائية على دستورية القوانين (القضاء الدستوري) – دار النهضة العربية – القاهرة – ١٩٩٣.

١٢٧) الدكتور هشام عبد المنعم عكاشة – المحكمة الدستورية العليا قاضي التفسير – دار النهضة العربية – القاهرة – ٢٠٠٥.

١٢٨) الدكتور هشام محمد فوزي – رقابة دستورية القوانين في أمريكا ومصر – دار النهضة العربية – القاهرة – ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

١٢٩) الدكتور وجدي ثابت غبريال – السلطات الاستثنائية لرئيس الجمهورية – منشأة المعارف – الإسكندرية ١٩٨٨.

١٣٠) الدكتور وجدي راغب فهمي – النظرية العامة للعمل القضائي – منشأة المعارف – الإسكندرية – ١٩٧٤.

١٣١) الدكتور وحيد رأفت، والدكتور وايت إبراهيم – القانون الدستوري – المطبعة العصرية . القاهرة ١٩٣٧.

١٣٢) الدكتور يحيى الجمل – القضاء الدستوري في مصر – دار النهضة العربية – القاهرة – ٢٠٠٨.

ثانياً: المصادر الأجنبية

1) Christina murray and salim A. Nakttjavani . south Africa provinces take Back seat . op
2) ROUSSEAU (D.), Manuel de Contentieux. Constitutionnel. Paris. Montchrestien. 2008.
3) Ed Montchrestien – 1983 – N*342 -SEE PERROT (Roger)- Institutions judiciaires -
4) Carcon Emile: code penal Annotee Tomel. Librarie du Recuei Sirey. Paris 1952
5) Saikrishna Prakash and Steven D. Smith, How To Remove a Federal Judge, Yale-
6) LACHAIRE (F.): la protection constitutionnelle des droits et liberés publiques. Paris. Economica 1998.
7) Section 167-7, constitution of the Republic of South Africa 1996.
8) Article 93-1-1, Basic law for the federal republic or Germany 23 May 1949.
9) HUBERT(A) : Les organiqes- R.D.P.1982.

ثالثاً: البحوث والدوريات والمقالات

١) الدكتور إبراهيم طه الفياض – إجراءات وصياغة الأحكام لدى القضاء الإداري – بحث منشور ضمن سلسلة المائدة الحرة – من منشورات بيت الحكمة – قسم الدراسات القانونية – ١٩٩٨.

– محاولة في تحديد أساس ونطاق القانون الإداري في العراق – بحث نوقش في بيت الحكمة – سلسلة المائدة الحرة – إبداع للتصميم والطباعة – بغداد – آذار – ١٩٩٩.

٢) الدكتور حيدر أدهم عبد الهادي – قراءات في الرقابة على دستورية تفسير القوانين – بحث منشور في مجلة التشريع والقضاء – العدد الرابع – تشرين أول – تشرين ثاني – كانون أول – ٢٠٠٩.

٣) رفيق محمد سلام – الآثار القانونية لأحكام المحكمة الدستورية العليا(دراسة فقهية، تطبيقية، نقدية)– المؤتمر العلمي الأول لكلية الحقوق – جامعة حلوان – بعنوان دور المحكمة الدستورية العليا في النظام القانوني المصري – ١٩٩٨.

٤) سالم روضان الموسوي – تشكيل المحكمة الاتحادية العليا في العراق بين الدستور والقانون قراءة تحليلية ونقدية – بحث منشور في مجلة النشرة القضائية – تصدر عن مجلس القضاء الأعلى– بغداد – العدد السادس– نيسان – ٢٠٠٩.

٥) الدكتور سعد عبد الجبار العلوش – نظرات في الرقابة على دستورية القوانين في العراق . بحث منشور في مجلة كلية الحقوق – جامعة النهرين – المجلد (٨) العدد (١٤) السنة أيلول ٢٠٠٥.

– دراسات دستورية عراقية حول موضوعات أساسية للدستور العراقي الجديد – المعهد الدولي لحقوق الإنسان – كلية الحقوق– جامعة دي بول – ط١– ٢٠٠٥.

٦) صعب ناجي عبود – الطعن بيز أمام القضاء الإداري في العراق – مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية – المجلد الثالث – العدد الثالث عشر – تشرين الثاني – ٢٠٠٨.

٧) الدكتور طالب الشرع – تعليق على قرار رقم (٥٧/اتحادية/٢٠١٠) – تفسير قرارات المحكمة الاتحادية يدخل في اختصاص مجلس شورى الدولة – منشور في مجلة القانون والقضاء – مجلة دورية تعنى بالثقافة القانونية – العدد الخامس– ٢٠١١.

٨) الدكتور عادل الطبطبائي – مفهوم الطعن المباشر في النظام الدستوري الكويتي – دراسة تطبيقية في أحكام المحكمة الدستورية الكويتية – المؤتمر العلمي الأول لكلية الحقوق – جامعة حلوان – بعنوان دور المحكمة الدستورية العليا في النظام القانوني المصري – ١٩٩٨.

– شرط المصلحة في الدعوى الدستورية – مجلة الحقوق –جامعة الكويت – العدد الأول – السنة الرابعة والعشرون – آذار ٢٠٠٠.

٩) الدكتور عاطف خليل – الحياة العملية للنظام القضائي في الولايات المتحدة الأمريكية – مجلة مجلس الدولة – السنوات من العشرون إلى الخامسة والعشرون – الجزء الأول.

١٠) عبد الرحمن الجوراني – دراسة في المدلول الجنائي للموظف العام – بحث منشور في مجلة العدالة الصادرة عن وزارة العدل – بغداد – العدد (٤) – السنة (٥)– ١٩٧٩.

١١) الدكتور عبد العزيز محمد سالمان – رقابة الإغفال في القضاء الدستور – بحث منشور في مجلة الدستورية – أكتوبر ٢٠١١– العدد العشرون – السنة التاسعة.

– نظم الرقابة على دستورية القوانين (دراسة مقارنة بين مختلف النظم القانونية والقانون المصري) – المؤتمر العلمي الأول لكلية الحقوق – جامعة حلوان – بعنوان دور المحكمة الدستورية العليا في النظام القانوني المصري – ١٩٩٨.

١٢) عبد المنعم إسحاق خليل – عدم الدستورية والمانع من التقادم – مجلة قضايا الدولة – العدد الثاني السنة السابعة والثلاثون /أبريل ١٩٩٣.

١٣) الدكتور عصام عبد الوهاب البرزنجي – توزيع الاختصاص بين القضاء العادي والإداري وحسم إشكالات التنازع بينهما. بحث نوقش في بيت الحكمة – سلسلة المائدة الحرة – إبداع للتصميم والطباعة– بغداد – آذار – ١٩٩٩.

– مجلس شورى الدولة العراقي وميلاد القضاء الإداري في العراق – مجلة العلوم القانونية – المجلد٩– العدد ١–٢– بغداد – ١٩٩٠.

١٤) الدكتور عصمت عبد المجيد بكر – دستورية القوانين في العراق (١٩٢٥– ٢٠٠٥) – بحث منشور في مجلة أوراق تركمانية – العدد الخامس – ٢٠٠٩.

١٥) علي عيسى اليعقوبي – المحكمة الاتحادية العليا في العراق : تكوينها و طبيعة الرقابة التي تمارسها رؤية دستورية – بحث منشور في مجلة التشريع والقضاء مجلة فصلية – السنة الرابعة – العدد الرابع (تشرين الثاني – كانون الأول) ٢٠١٢.

١٦) الدكتور العوضي العوضي عثمان – الاختلاف في تطبيق القانون كشرط لإختصاص المحكمة الدستورية العليا بالتفسير – المؤتمر العلمي الأول لكلية الحقوق – جامعة حلوان– بعنوان دور المحكمة الدستورية العليا في النظام القانوني المصري – ١٩٩٨.

١٧) الدكتور عيد أحمد الحسبان – الضمانات القضائية لحماية المقتضيات الدستورية في النظامين الاردني والأسباني – دراسة مقارنة – مجلة الحقوق – جامعة البحرين – العدد الأول – يناير ٢٠٠٢.

– النظام القانوني لتفسير النصوص الدستورية في الأنظمة الدستورية – دراسة مقارنة– مجلة كلية الحقوق – جامعة البحرين – العدد (٨) المجلد الرابع – العدد الثاني ٢٠٠٧.

١٨) الدكتور غازي إبراهيم الجنابي – مجلس شورى الدولة – بحث غير منشور قدم إلى المنتدى التشريعي الأول في أحكام الصياغة التشريعية في مجلس النواب العراقي يومي ١١-١٢ كانون الأول ٢٠١١.

– أوجه الطعن بالإلغاء والطعن بالنقض في مجال القضاء الإداري – مجلة كلية الحقوق – جامعة النهرين – المجلد الخامس – العدد الثامن – ٢٠٠١.

– ملاحظات على اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا – النشرة القضائية – المكتب القضائي الإعلامي – مجلس القضاء الأعلى – العدد الثاني – آب ٢٠٠٨.

١٩) قيس عبد الستار عثمان – رقابة مجلس شورى الدولة على الأحكام الصادرة من مجلس الانضباط العام ومحكمة القضاء الإداري– المجلة العربية للفقه والقضاء – العدد الثلاثون – تشرين الأول ٢٠٠٤.

٢٠) الدكتور ماهر صالح علاوي، وأحمد ماهر صالح – توزيع الاختصاصات بين السلطات الاتحادية وسلطات الأقاليم والمحافظات وسبل حل الخلاف حولها – بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية – عدد خاص بالمؤتمر الأول لكلية القانون لسنة ٢٠٠٩.

٢١) الدكتور مازن ليلو راضي – ضمانات احترام القواعد الدستورية في العراق – بحث منشور في مجلة القانون المقارن – رمز المجلة (١) جمعية القانون المقارن العراقية العدد (٥٧)– ٢٠٠٨.

٢٢) محمد السيد زهران – الرقابة على دستورية القوانين في إيطاليا – مجلة إدارة قضايا الحكومة – العدد الأول – السنة الرابعة عشر – كانون الثاني –١٩٧٠.

٢٣) الدكتور محمد حسين الفيلي – الاختصاص التفسيري للمحكمة الدستورية في الكويت ما له وما عليه – بحث منشور في مجلة الحقوق – السنة الثالثة والعشرون – العدد الثالث – مجلس النشر العلمي – الكويت – سبتمبر ١٩٩٩.

٢٤) الدكتور محمد عصفور – استقلال السلطة القضائية – مجلة القضاة – يوليو ١٩٦٨– العدد الثالث.

– موقف الديمقراطيات من الرقابة على دستورية القوانين – مجلة المحاماة – السنة الواحدة والخمسون – العدد الأول – يناير ١٩٧١.

٢٥) محمد فتح الباب بركات – النظم القانونية والقضائية في الولايات المتحدة الأمريكية – مجلة مجلس الدولة – السنوات من الثالثة عشرة إلى الخامسة عشرة.

٢٦) الدكتور مصطفى محمود عفيفي – رقابة الدستورية – المؤتمر العلمي الأول لكلية الحقوق – جامعة حلوان – بعنوان دور المحكمة الدستورية العليا في النظام القانوني المصري – ١٩٩٨.

٢٧) الدكتورة مها بهجت يونس – المحكمة الاتحادية العليا واختصاصها بالرقابة على دستورية القوانين – مجلة فصلية محكمة تصدر عن قسم الدراسات القانونية في بيت الحكمة – بغداد – ط١ – ٢٠٠٨.

– إجراءات إصدار الحكم الدستوري– بحث منشور في مجلة دراسات قانونية – مجلة فصلية محكمة تصدر عن قسم الدراسات القانونية في بيت الحكمة – بغداد – العدد ٢٣ – ٢٠٠٩.

٢٨) الدكتور هادف راشد العويس – توزيع الاختصاصات في النظام الاتحادي في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية ألمانيا الإتحادية – بحث منشور في مجلة الشريعة والقانون – مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة – العدد الحادي عشر – أبريل ١٩٩٨.

رابعاً: المجلات والجرائد والمحاضرات

١) الدكتور أحمد كمال أبو المجد – مستقبل القضاء الدستوري في مصر – جريدة الأهرام – ٢٧ فبراير – ١٩٩٦.

٢) عبد الجبار خضير عباس . المحكمة الاتحادية بين الاستحقاقات القانونية والإشكالية في التطبيق . جريدة الصباح . ملحق مجتمع مدني . العدد الصادر في ٢٠٠٧/٨/٢٠.

٣) علي فوزي الموسوي– محاضرات في حقوق الإنسان وضماناتها ألقيت على طلبة المرحلة الأولى في المعهد القضائي العراقي – دورة ٣٢ لسنة ٢٠١٠(غير منشورة).

٤) الدكتور عوض المر – مقدمة الجزء السابع لأحكام المحكمة الدستورية العليا – ١٩٩٥–١٩٩٦.

٥) الدكتور غازي فيصل مهدي – محاضرات بعنوان الحق في الأمن الشخصي في مادة القانون الدستوري – القيت على طلبة الدكتوراه في كلية الحقوق جامعة النهرين للعام الدراسي ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

– مقترحات لتعديل اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا – جريدة الزمان – العدد (٢١٤٩) السنة الثامنة – ٢٩ حزيران – ٢٠٠٥.

خامساً: الكتب المترجمة

١) اندريه هوريو – القانون الدستوري والمؤسسات السياسية – الجزء الأول– نقله إلى العربية الأساتذة علي مقلد – شفيق حداد – عبد المحسن سعد – الأهلية للنشر والتوزيع – بيروت – ١٩٧٤.

٢) بيردو – القانون الدستوري والنظم السياسية – بدون ذكر دارالنشر أو مكان النشر– ١٩٦٥ – الطبعة ١١.

٣) جاك دونديو دوفابر – الدولة – ترجمة الدكتور سموحى فوق العادة – طبعة ثانية – دار منشورات عويدات – ١٩٨٢.

٤) جيروم أ. بارون و س. توماس دينيس ، الوجيز في القانون الدستوري – المبادئ الأساسية في الدستور الأمريكي – ترجمة محمد مصطفى غنيم – مراجعة هند البقلى – الجمعية المصرية للنشر والمعرفة والثقافة العالمية – القاهرة – ١٩٩٨– الطبعة الثانية الإنكليزية.

٥) دانيال جون ميدور – المحاكم الأمريكية – (ترجمة د.مصطفى رياض)– ط١ – الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية – القاهرة – ١٩٩٩.

٦) روبرت أ.كارب ورونالد ستيدهام ترجمة علا أبو ازيد – الإجراءات القضائية في أمريكا – الطبعة الإنجليزية الثانية – الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية – القاهرة – بدون سنة نشر.

٧) لورانس بوم – المحكمة العليا – (ترجمة د.مصطفى رياض) – الطبعة العربية الأولى – الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية – القاهرة – ١٩٩٨.

٨) موريس دوفرجيه – المؤسسات السياسية والقانون الدستوري– الأنظمة السياسية الكبرى– ترجمة جورج سعد – المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع– بيروت – ط ١– ١٩٩٢.

سادساً: الرسائل العلمية

١) إبراهيم عبد القادر الطهراوي – الرقابة على دستورية القوانين في القانون المصري والفلسطيني – دراسة مقارنة– رسالة ماجستير – معهد البحوث والدراسات العربية – المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – ٢٠٠٧.

٢) أحمد العزي النقشبندي– الرقابة على دستورية القوانين وتطبيقاتها في الدول العربية – رسالة ماجستير – كلية القانون – جامعة بغداد – ١٩٨٩.

٣) إسماعيل صعصاع البديري – الطعن في أحكام المحاكم الإدارية أمام الهيئة العامة لمجلس شورى الدولة في العراق – دراسة مقارنة– رسالة ماجستير – كلية القانون – جامعة بابل– ١٩٩٥.

٤) أشرف تامر علي – الدور السياسي للقضاء الدستوري – رسالة دكتوراه – حقوق أسيوط – ٢٠١١.

٥) جاسم كاظم العبودي– سلطة القاضي الإداري في تقدير عيوب إلالغاء في القرار الإداري – دراسة مقارنة– أطروحة دكتوراه في القانون العام – كلية القانون – جامعة بغداد – ٢٠٠٥.

٦) حامد إبراهيم عبد الكريم – ضمانات القاضي في الشريعة الإسلامية والقانون (دراسة مقارنة)– رسالة ماجستير – ٢٠٠٣ – كلية القانون – جامعة بابل.

٧) حسن طاهر المحنة – (الرقابة على دستورية القوانين) العراق نموذجاً – رسالة ماجستير – كلية القانون والعلوم السياسية – الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك – ٢٠٠٨.

٨) رفاء طارق حرب – اختصاص القضاء الدستوري بالتفسير (دراسة مقارنة) – رسالة دكتوراه – كلية الحقوق – جامعة النهرين – العراق – بغداد – ٢٠٠٨.

٩) سناء عبد طارش الزبيدي – مجلس شورى الدولة تنظيمه – وآفاق تطوره(دراسة مقارنة) – رسالة ماجستير – كلية الحقوق جامعة النهرين – بغداد – ٢٠٠٥.

١٠) سامر عبد الحميد العوضي – أوجه عدم دستورية القوانين في النظام الأمريكي والمصري – رسالة دكتوراه – كلية الحقوق جامعة الإسكندرية – ٢٠١٠.

١١) شاكر راضي شاكر – اختصاص القاضي الدستوري بالتفسير الملزم – رسالة دكتوراه – كلية الحقوق جامعة القاهرة – ٢٠٠٤.

١٢) طارق محمد عبد القادر – القيود التي ترد على حرية القاضي في التعبير وإبداء الرأي المخالف (دراسة تطبيقية في القضاء الدستوري) – رسالة دكتوراه – كلية الحقوق جامعة القاهرة – ٢٠١٢.

١٣) عبد الرحمن سليمان زيباري – السلطة القضائية في النظام الفيدرالي العراقي (دراسة تحليلية مقارنة) – رسالة دكتوراه – جامعة صلاح الدين – أربيل – ٢٠٠٨.

١٤) عبد المنعم شرف – المعالجة القضائية والسياسية للإنحراف التشريعي – رسالة دكتوراه – حقوق القاهرة – ٢٠٠١.

١٥) عدنان عاجل عبيدأثر استقلال القضاء عن الحكومة في دولة القانون – رسالة دكتوراه – كلية الحقوق جامعة النهرين – ٢٠٠٧.

١٦) مجدي محمد زيادة – الإتجاهات السياسية وأثرها على الرقابة الدستورية – رسالة دكتوراه – جامعة عين شمس – ٢٠٠٩.

١٧) محمد وحيد عبد القوي – استقلال القضاء في مصر في ظل قانون السلطة القضائية – رسالة دكتوراه – كلية الحقوق جامعة الإسكندرية – ٢٠١٣.

سابعاً: المعاجم

١) المعجم الدستوري– أوليفيه دوهاميل ت ايف ميني– ترجمة منير القاضي مراجعة العميد الدكتور زهير شكر– بدون ذكر تاريخ ومكان النشر– ص ٥٩٦.

٢) المنجد في اللغة والإعلام – طبعة جديدة منقحة دار الشروق– بيروت – ٢٠٠٣ – ص ٢١٤.

ثامناً: المواقع الالكترونية:

1) See Elisabeth Zoller – La Cour Supreme des Etats Unis:presentation de la Cour Supreme des Etats-Unis-1998-p.5. http://www.conseil-constitutionnel.fr/cahiers/ccc5/elzoller.htm

2) See Paul Craig- constitional and Non- constitional Review – 2001-p.5.

3) http://www.utexas.edu/law/conferences/exford/UV3.doc

٤) محمد عبد القادر الجاسم- منهج المحكمة الدستورية في التعامل مع الدعوى الدستورية - مقال منشور على الموقع الألكتروني: www.aljasem.org/default.asp?opt=2&art_id=60 - 39k

٥) حسان محمد شفيق العاني، والدكتور حميد حنون ألساعدي – المبادئ الأساسية لدستور العراق الدائم – بحث منشور في الموقع الألكتروني لمركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية: www.fedrs.com

6) American Judicature Society (AJS), Methods of Removing State Judges, 2008. Available at: http://www.ajs.org/ethics/eth_impeachement.asp

٧) قاسم حسن العبودي – أشكال القضاء في النظام الفدرالي – بحث منشور على الموقع الألكتروني:http://www.alnoor.se/article.asp?id=59697

٨) عباس العنبكي– تعديل قانون المحكمة الاتحادية العليا – الحوار المتمدن – العدد٣٣ – ٢٠١١، تم نشر المقال على الموقع الألكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid-249803

٩) صلاح جبير البصيصي – المحكمة الاتحادية بين ازمة التشكيل وازمة القرار – بحث منشور في شبكة نبأ المعلوماتية – في ٣– ١– ٢٠٠٨ على الموقع الالكتروني: http://www.annabaa.org/nbanews/72/383.htm

١٠) مقترحات مقدمة إلى مجلس النواب لتعديل دستور ٢٠٠٥ المتاح على: موقع مجلس النواب العراقي. www.parliament.iq

١١) مبادئ بكين لاستقلال القضاء الصادرة عن جمعية القانون لإقليم آسيا ومنطقة المحيط الهادي – الصين – ١٩٩٥. منشور على الموقع الألكتروني:
htpp:// www.acijlp.org/2003-10.html

١٢) صحيفة الشرق الأوسط . العدد ١٠٠٧٠ الصادرة بتاريخ ٢٤ / يونيو – حزيران ٢٠٠٦ . متوفرة على الموقع.
http:// www.asharqaiawast. com/sections.asp? Section=48, jusse=10070

تاسعاً: المبادئ والإعلانات

١) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ١٩٤٨.

٢) إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام الصادر عن المؤتمر الإسلامي التاسع لوزراء الخارجية في مصر لعام ١٩٩٠.

٣) دليل تعزيز استقلال القضاء ونزاهته – ترجمة ونشر المؤسسة الدولية لأنظمة الانتخابات – يناير (كانون الثاني) ٢٠٠٣.

٤) المبادئ الأساسية لاستقلال القضاء الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة السابع حول منع الجريمة ومعاملة المجرمين في ميلانو لعام ١٩٨٥.

الملخص

يعتبر الدستور هو القانون الأساسي الأعلى الذي يرسي القواعد والأصول التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة، ويحدد السلطات العامة فيها، ويرسم لها وظائفها، ويضع الحدود والقيود الضابطة لنشاطها، ويقرر الحريات والحقوق العامة، ويرتب الضمانات الأساسية لحمايتها، ومن المتوقع أن تثير هذه السلطات بمناسبة ممارسة أعمالها إشكالات، كأن تتعمد السلطات التشريعية إصدار التشريعات المخالفة للدستور عند ممارسة اختصاصاتها لأسباب مختلفة، قد تكون بنية خدمة مصالح القابضين على السلطة، مستغلة عدم وضوح دلالات النصوص، أو لأسباب أخرى تقود إلى خلافات في التفسير ،لذلك، لا بد من وجود وسيلة تكفل إحترامه والتزام الجميع به، من خلال فحص مطابقة القوانين لأحكامه وتفسير نصوص الدستور. ولهذا تحرص مختلف النظم الدستورية الحديثة على كفالة نوع من الرقابة على العمل التنفيذي والتشريعي، لإستجلاء إرادة المشرع وغايته التي صاغ على ضوئها النصوص الدستورية، وهذه الرقابة تسمى الرقابة الدستورية، ولا تتخذ شكلاً ثابتاً، بل إنها تمارس من خلال أساليب متعددة قضائية وغير قضائية.

من هنا، تبدو أهمية دراسة دور المحكمة الاتحادية العليا في العراق في ضمان سيادة الدستور، فالعراق من الدول التي أخذت برقابة دستورية القوانين في مراحل تاريخية مختلفة، منذ سنة ١٩٢٥ولغاية ألآن. لذلك، بدا ضرورياً البحث في هذا الموضوع، في محاولة للتعرف إلى الجوانب المختلفة لتشكيل المحكمة الاتحادية العليا، واختصاصاتها في ضوء النصوص الدستورية والتشريعية في العراق.

A Role of the Supreme Court of Iraq in Control of the Legislative Deviation

The constitution is the supreme main law which establishes the regulations and principles according to which a state is governed. It also determines the public powers in the country, draws up its functions, puts the controlling limits and restrictions for its activity, decides the liberties and fundamental rights, and arranges the main guarantees to protect them. It is expected that these powers causes problems when they do their tasks. *For example*, the legislative powers issue by force the legislations that are illegal the constitution when they do their tasks for different reasons. The reasons may be to serve benefits of the power representatives; using ambiguity of the text semantics. *Also*, there are other reasons; leading to disputes in the interoperation. *Therefore*, it is necessary to find a means in order to guarantee its respect and members of the community commit it through investigating that the laws are corresponded to its rules and interpretation of the constitution's provisions. *Consequently*, all recent constitutional systems stimulate existence of the control on the executive and legislative procedure to know the legislator' will and objective on which he put the constitutional provisions. This control is called the constitutional control. It does not take a fixed shape. *Rather*, it is exercised by several judicial or non-judicial procedures.

Thus, importance of this study, "*A Role of the Supreme Court of Iraq in Control of the Legislative Deviation*", is constituted to ensure the rule of law. Iraq is one of the countries that have adopted control for the constitutionality of laws during different periods since 1925 till now. *So*, it is necessary to look after this subject; trying to identify the different aspects to constitute the Supreme Court and its tasks in light of the constitutional and legislative provisions in Iraq.